

ملخص التقرير الاقتصادي العراقي للفصل الرابع من عام 2015

يعاني الاقتصاد العراقي من صفة الربعية الامر الذي عرضه الى تكدسات واختلالات في الادارة الاستراتيجية لجميع القطاعات، اذ مع بداية انخفاض أسعار النفط في العالم في أواسط سنة 2014 حينما بدأ سعر البرميل الواحد بالانخفاض من 120 دولارا أمريكيا الى 30 دولارا وما تبعه من انخفاض في عوائد الصادرات النفطية وما رافق هذا الانخفاض من مشاكل اقتصادية في العديد من القطاعات الانتاجية والخدمية، عجز في الموازنة العامة للدولة والتراجع الواضح في الميزان التجاري والاحتياطي من النقد الاجنبي وعليه لا بد من التصدي للتاثير المالي لانخفاض اسعار النفط من خلال تنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز استدامته المالية وتحفيز ودعم القطاع الخاص.

وفيما يلي ادناه اهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي للفصل الرابع/ 2015:

- انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للفصل الرابع من عام 2015 بنسبة (-20.3%) قياسا بالفصل ذاته من العام السابق ليلبلغ (47.9) ترليون دينار مقابل (60.1) ترليون دينار، ويعزى ذلك لانخفاض سعر برميل النفط الى (40) دولار امريكي للفصل الرابع/ 2015 مقابل (82) دولار للفصل ذاته من عام 2014، الامر الذي يعطي صورة واضحة عن اهمية قطاع النفط وتأثيره المباشر على الناتج المحلي وبالتالي على بقية الأنشطة بشكل عام، كذلك فأن الوضع الامني الذي اعقب احداث حزيران 2014 اثر بشكل كبير على تراجع النشاط الاقتصادي.
- سجل الرقم القياسي لاسعار المستهلك للفصل الرابع/ 2015 ارتفاعاً بسيطاً بلغت نسبته (1.6%) عن معدله المسجل للفصل ذاته من العام 2014، فيما سجل مؤشر الرقم القياسي بعد الاستبعاد (التضخم الاساس) ما نسبته (1.5%) قياساً بالفصل ذاته من العام السابق.
- سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) انخفاضاً بمقدار (2473) مليار دينار ليصل الى (65435) مليار دينار نهاية الفصل الرابع من عام 2015 مقابل (67908) مليار دينار للفصل الثالث من العام ذاته، اي بنسبة انخفاض بلغت (-3.6%)، ويعزى ذلك الى انخفاض صافي العملة في التداول بنسبة بلغت (-3.1%) والتي شكلت (53.3%) من عرض النقد M1، كما انخفضت الودائع الجارية بنسبة (-4.2%) والتي استحوذت على

النسبة المتبقية والبالغة (46.7%) من عرض النقد M1، فيما سجل عرض النقد M2 (السيولة النقدية) انخفاضاً بنسبة (-3%) ليصل الى (82595) مليار دينار نهاية الفصل الرابع من عام 2015 مقابل (85176) مليار دينار نهاية الفصل الثالث من العام ذاته.

- سجلت الأحتياطيات الأجنبية في الفصل الرابع من عام 2015 انخفاضاً بلغت نسبته (-9.7%) لتبلغ (63506) مليار دينار مقارنة بـ (70335) مليار دينار نهاية الفصل الثالث من العام ذاته، وذلك يعود لعدة اسباب منها:

أ- انخفاض جميع البنود المكونة للاحتياطيات الاجنبية باستثناء النقد الاجنبي في خزائن البنك والذي زاد نموه بنسبة (58.8%) عن الفصل الثالث من العام ذاته.

ب- بلغت كمية الدولار المشتراة من وزارة المالية بما مقداره (8450) مليون دولار، كذلك بلغت الكمية المباعة من خلال نافذة البيع (نقد وتعزيز رصيد) ما مقداره (11778) مليون دولار اي بفارق (3328) مليون دولار.

ج- استبعاد حقوق السحب الخاصة خلال شهر تشرين الثاني/2015 والبالغة (389.7) مليون دولار كونها تعود الى وزارة المالية مما انعكس في انخفاض رصيد الاحتياطيات نهاية الفصل الرابع.

- حافظ معدل سعر الصرف الأساس للدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي على استقراره وبمعدل سعر (1166) دينار عراقي لكل دولار أمريكي عبر نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية خلال شهري تشرين الاول وتشرين الثاني/2015، فيما انخفضت قيمة الدينار خلال شهر كانون الاول ليصبح سعر الصرف الاساس (1182) دينار لكل دولار، فيما بلغ سعره في السوق الموازي (1218) دينار لكل دولار امريكي مقابل معدل سعر بلغ (1223) دينار لكل دولار امريكي للفصل الثالث من العام ذاته.

- سجلت الكمية المباعة من الدولار انخفاضاً بنسبة (-16.6%) لتصل الى (11.8) مليار دولار للفصل الرابع مقارنة بـ (14.1) مليار دولار نهاية الفصل الثالث من عام 2015، فيما انخفضت مشتريات البنك المركزي للدولار الامريكي من وزارة المالية الى (8.5) مليار دولار خلال الفصل الرابع/2015 مقارنة بـ (9.5) مليار دولار للفصل الثالث/2015.

- واصل البنك المركزي خلال هذا الفصل إقامة مزادات الحوالات باستخدام النظام الجديد (نظام الحفظ المركزي للاوراق المالية CSD)، حيث تم عقد ستة مزادات لأجل (91) يوماً بقيمة (200) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع منها ما قيمته (1.1) ترليون دينار، وبنسبة انخفاض بلغت (-22.7%) مقارنة بالفصل الثالث من العام ذاته، فيما بلغ المسدد مامقداره (1.4) ترليون دينار، وبمعدل سعر خصم (4.30%).
- سجلت إيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة للفصل الرابع/2015 عجزاً مقداره (6.0) ترليون دينار وبنسبة (12.5 %) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، مقارنة بعجز مالي مقداره (7.4) مليار دينار للفصل الثالث من ذات العام وبنسبة (1.5%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، اذ ارتفعت ايرادات الموازنة العامة للفصل الرابع /2015 بمقدار (2.4) ترليون دينار لتصل الى (18.9) ترليون دينار، فيما سجلت النفقات العامة للفصل الرابع/2015 ارتفاعاً بنسبة (44.7%) لتصل الى (24.962) ترليون دينار.